

كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة
في حفل إفتتاح منتدى الاقتصاد العربي
فندق إنتركونتيننتال فينيسيا، بيروت
2 نيسان/ابريل 2009

دولة الرئيس الصديق- رئيس مجلس وزراء المملكة الأردنية الهاشمية الأخ نادر الذهبي، أصحاب الدولة والمعالي
والسعادة،
الخبراء وأهل الرأي ورجال الاقتصاد والأعمال،
الحضور الكرام،

لقد مرّت زهاء الأربعة أشهر منذ أن التقينا سوياً تحت مظلة مجموعة الاقتصاد والأعمال هنا في بيروت أثناء "مؤتمر أصدقاء لبنان للاستثمار والتمويل" في تشرين الثاني 2008. وكما كانت طويلة هذه الأشهر الأربعة على دول العالم أجمع، في خضم ما شهده العالم ويشهده من تداعيات اقتصادية واجتماعية للأزمة المالية العالمية، وهي كانت وما تزال تشكل الهم الأول، والشغل الشاغل لزعماء العالم وقياداته الاقتصادية لما لها من تأثيرات سلبية على الناس في مختلف أقطار العالم.

وللتدليل فقط على المنحى الخطير الذي تتخذه الأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية، يكون علينا أن نلاحظ كيف خُصص صندوق النقد الدولي مرتين خلال اربعة أشهر من توقعاته فيما خصّ النمو الاقتصادي العالمي لهذا العام، من نمو إيجابي بنسبة 3 إلى إيجابي بنسبة 0.5%، ثم إلى نمو سلبي يتراوح بين ناقص 1% وناقص 0.5%. وقد يضطر مجدداً إلى خفض هذا التوقع في ضوء استمرار مؤشرات الركود الذي يشهده الاقتصاد في شتى أنحاء العالم. وفي خضم هذه التطورات تنهك الدول والمجموعات والتكتلات الاقتصادية الدولية في النقاش الحاد حول أولويات التصدي والسبل الأفضل لمواجهة الأزمة لجهة إنعاش الاقتصاد من جهة واستخلاص العبر والدروس لتفادي تكرار الأزمة مستقبلاً من جهة أخرى. وللخروج من هذه الأزمة تجتمع اليوم قيادات مجموعة العشرين في لندن لعرض المطالب ولتنسيق المواقف وإرساء نظام جديد للاقتصاد العالمي.

وفي هذا السبيل تطالب الولايات المتحدة الأميركية البلدان الأخرى ولاسيما أوروبا بالاضطلاع بدور أكبر على صعيد تحفيز الطلب العالمي من خلال زيادة إضافية في الإنفاق وخفض مُطرد في معدّلات الفوائد، يطالب الأوروبيون البلدان الأخرى ولاسيما الولايات المتحدة الأميركية بإصلاحات أساسية وبنوية في النظام المالية العالمي وهيئاته الناظمة ومؤسساته الرقابية.

وقد بادر الاتحاد الأوروبي بالفعل وفي خطوة على مسار إخضاع مؤسسات التقييم الائتماني (Credit Rating Agencies) إلى رقابة مركزية. كما يدور البحث في الولايات المتحدة عن سبل إخضاع المؤسسات المالية الكبيرة والعبارة للقارات، والقادرة على التسبب بتداعيات على الصعيد العالمي إلى رقابة مشددة تُحد من التأثيرات السلبية لأوضاعها المتردية.

من جانب آخر يُطالبُ البلدانُ الناميةُ العملاقة كالصين والهند وروسيا والبرازيل البلدان الصناعية ولاسيما أميركا وأوروبا بدور أكبر في ما يسمى بالنظام المالي العالمي، من خلال مشاركة أكثر فعالية في المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي هذا السبيل شهدنا ارتدادات هذه الأزمة على صعيد العلاقات الاقتصادية العالمية عبر اقتراح صيني باستبدال الدولار الأميركي بعملة احتياط عالمي جديدة، وبالرد الصادر عن الرئيس أوباما في ما يتعلق بدور العملة الوطنية الأميركية وبالثقة المستمرة بها. وبينما يدورُ هذا النقاشُ العالمي في المحافل الدولية، كاجتماع مجموعة الـ 20 الذي يعقد أثناء مؤتمرنا هذا، ويتشعب ويتعمق.

إنّ السؤال الذي يطرح نفسه أيها السيدات والسادة، هو بماذا نطالب نحن، الدول العربية؟ وما هي أولوياتنا؟ وما هو تصوّرنا لسبب الخروج من هذه الأزمة وانعكاساتها وتداعياتها على اقتصاداتنا العربية ومسار تطورها وتقديمها في السنوات القادمة؟

ليس المُفلق في الأمر فقط ما إذا كنا سنحصل على ما نطالب به، بل حقيقة السؤال المطروح هو هل استطعنا أن نُحدّد حقيقة ما نُريدُه، وكيف لنا أن نحصلَ عليه وكيف ننسق مواقفنا حيال هذه الأزمة سيما ونحن الذين ما نزال نتطلع إلى إسهام فاعل في النقاش الاقتصادي العالمي، بحيث لا نتلقّى كالعادة نتائج هذه الاجتماعات وقراراتها تماماً كما كنا وما نزال إلى الآن، متلقين لما يحدث في العالم من قورات وأزمات. وذلك كله كان يحصل دون أن يكون لنا دور أو إسهام فاعل أو مؤثر في القرارات المتخذة بما يحمي ويُبني اقتصاداتنا ومستوى ونوعية عيش إنساننا، وذلك على الرغم من تمكّنا لما يزيد على الـ 60 بالمائة من المخزون العالمي للنفط، ولما يزيد عن الـ 40 بالمائة من مخزون الغاز الطبيعي

في العالم. نقول هذا الكلام وان كنا نأمل أن يكون في مشاركة المملكة العربية السعودية في مؤتمر مجموعة العشرين بداية للمشاركة الفاعلة في موقع القرار في النظام الاقتصادي الدولي.

أيها السيدات، أيها السادة،

دعونا نُعملَ التفكير ونُجهد سويةً لكي نحولَ التحديات الناجمة عن هذه الأزمة العالمية إلى فرصة لمواجهة حقيقية وفعالة وشاملة للمشكلات الراسخة والمتجذرة التي تُعانيها اقتصاداتنا ومجتمعاتنا العربية. فالحقيقة أن هذه الأزمة قد أنهت خمسة أعوام من النمو الاقتصادي العربي السريع الذي كان نتيجة مباشرة للوفرة النفطية من ناحية، ونتيجة عقدٍ من جهود الإصلاح الاقتصادي والبنوي التي بُذلت في كثير من الاقتصادات العربية. وقد أسهم هذا النمو في معالجة بعض المشكلات أو في بدء معالجتها في عدد من الدول. كما أسهم أيضاً في الحد من آثار أزماتٍ كثيرةٍ يُعانيها عالمنا العربي على الصُّعد الاقتصادي والسياسية والاجتماعية. ولكن نعلم جميعاً أنه كان بالإمكان أن نتحقق إنجازاتٍ أكثر بكثير لو كان العمل الاقتصادي العربي المشترك أفعال وأبعد مدى.

على أي حال والآن وفي ظل الأوضاع السائدة فإن المواجهات المتفرقة والجزئية لتداعيات الأزمة المالية العالمية على عالمنا العربي لن تحقق وحدها ما تطمح إليه شعوبنا العربية من تنمية ونمو مستدام ما لم تقترن هذه المواجهات بمقاربة متعاونة جادة وفاعلة ومنسقة لما تُعانيه دولنا من مشكلاتٍ متجذرة وراسخة وذات امتداداتٍ سياسية واقتصادية واجتماعية.

إن هذه الأزمة المرشحة ربما للتفاقم وما تعنيه لناحية تضاول حجم الاستثمار وانخفاض التحويلات وتزايد البطالة وبالتالي تصاعد الضغوط الإضافية المتوقعة على شبكات الحماية الاجتماعية في العديد من البلدان العربية، يجب ألا تشكل بالنسبة لنا سبباً لليأس أو القنوط، بل محفزاً لنا للإسراع والسير قدماً في برامج الإصلاح البنوي والاقتصادي والاجتماعي، ومفعلاً لجهودنا في تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفرصة لاستعادة بلداننا العربية لدورها كمستقطب للاستثمار. هذا الاستثمار المبني هذه المرة لا على المراهنات والمضاربات وتوقعات تحسن العملات أو الارتفاع في أسعار المواد الأولية، بل على الاستثمارات الموجهة نحو القطاعات الحقيقية والإنتاجية على اختلاف أنواعها وأحجامها في العالم العربي. الاستثمارات التي تحتاجها اقتصاداتنا العربية والمساهمة في جهد تنمية التجارة البينية العربية. هذه الاستثمارات التي تمكن اقتصاداتنا من تحقيق منفعة أساسية وحقيقية لمواطنيها وتدفع عن شعوبنا غوائل الفقر والمرض واليأس والتطرف وبشكل يعود حتماً بالمنفعة المجدية على المستثمرين. هذه الاستثمارات الحقيقية، هي وحدها القادرة على تحقيق نمو وتنمية مستدامة في اقتصاداتنا العربية، وتمكننا كذلك من تأمين ظروف العمل لهذا الكم الكبير من شباننا وشاباتنا سيما وأن دولنا العربية سوف تحتاج لخلق حوالي 100 مليون فرصة عمل جديدة حتى تعالج مشكلة البطالة بشكل عام على مدى العقدين المقبلين.

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد شددتُ أمام زملاء لكم خلال المؤتمر الذي عُقد على هامش قمة الكويت الاقتصادية في كانون الثاني 2009 على ضرورة القيام بعمل جاد للنأي باقتصاداتنا العربية وحركة الاستثمارات فيها عن إقحامها في أتون الخلافات السياسية العربية- العربية. هناك حاجة ماسة من أجل التأكيد على وجوب فصل مسألة التعاون الاقتصادي العربي وإزالة العوائق والعراقيل من أمام تعاون الدول العربية وتطورها لتبقى بعيدة عن التأثر بالاختلافات السياسية وسياسات المحاور. ونحن نرى في ذلك مصلحة للجميع. ففضية التعاون والتنمية والنمو بين دولنا العربية هي التي ستبقى وهي التي يجب أن تزدهر بينما الاختلافات الشكلية أو الجانبية في الرؤى والمقاربات للمشاكل السياسية هي التي ستزول "فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض".

وها أنا أشدد اليوم، وفي ضوء هذه البداية من حركة المصالحات العربية حيث شهدنا مؤخراً مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، والتي نأمل أن تتعزز في المرحلة القادمة بما يمكن عالمنا العربي من مواجهة التحديات القادمة بشكل أفعال والاستفادة من الفرص التي قد تتأخ من أمامه. إلا أنني ها أنا أشدد اليوم وفي ضوء ما حصل وما قد يحصل من مصالحات، على أن المنفعة المستدامة لا تتحقق من أي مصالحة عربية إلا إذا تجاوزت الجانب الشخصي وتعدت الصعيد السياسي وتم ترجمتها عملياً على صعيد التعاون الاقتصادي. إننا حين نقوم بذلك فإننا نربط بذلك مصالحتنا بعضها ببعض، ونسير موحدين لمواجهة التحديات الكبرى التي تعصف بالعالم ونحن فيه، ونفعل مشاركتنا في القرار العالمي على الصعيد الاقتصادي والسياسية. إن ما ينبغي علينا الآن استخلاص العبر من التجربة الأوروبية ومن الشراكة الألمانية/ الفرنسية للحديد والفحم التي بدأت في العام 1955 والتي ساهمت بتوطيد العلاقة الاقتصادية بين الجارين اللدودين تاريخياً وأسست لقيام الاتحاد الاقتصادي والمالي والنقدي في أوروبا والوحدة الأوروبية.

وعلى هذا اني اعتقد انه لا بدّ من رسم مسارات محددة لإطار هذا التعاون الاقتصادي ومن خلال زيادة حجم الاستثمارات المشتركة والعابرة في معظمها للحدود بين دولنا العربية والذي نقترح أن يكون وبشكل أساسي في المرحلة القادمة ودون أي تلكؤ أو تأخير في القطاعات التالية: أولاً: قطاع النقل، ثانياً: قطاع الطاقة، ثالثاً: قطاعا التعليم والصحة، رابعاً: القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وخدمات معرفية، وخامساً: القطاع المصرفي والمالي وان كان ذلك لا يعني الاقتصار فقط على هذه المجالات.

أولاً: في ما يتعلق بقطاع النقل

لا بدّ من الانطلاق بشكل قوي وحاسم باتجاه التصدي لمشكلة النقل والانتقال داخل العالم العربي وبين دوله وبحلول جماعية. ويتم ذلك من طريق ربط العالم العربي بعضه ببعض بشبكات الطرق والسكك الحديدية، وبخطوط نقل بحرية وبفتح الأجواء لمزيد من الحركة الجوية بين دولنا العربية. وهذه الوسيلة هي الأولى والأجدى والأفضل في مجال إحكام الربط بين اقتصاداتنا، وتسهيل حركة انتقال الأشخاص والبضائع وتشجيع وزيادة حجم التجارة البينية بين بلداننا.

ثانياً: في ما يتعلق بقطاع الطاقة:

علينا التأكيد، من خلال العمل المشترك على إيجاد مصادر جديدة وحقيقية للطاقة من الطاقة الكهربائية إلى الطاقة الحرارية والطاقة النووية والطاقة النظيفة والبديلة وتشجيع هذه الأخيرة. كذلك العمل على تحقيق مدّ الشبكات والربط الكهربائي بين دولنا بأقصى سرعة فضلاً على مدّ شبكات النفط والغاز بما يربط مصالح المنتجين والمستهلكين. وهذا الأمر فضلاً عن فوائده الكبيرة في صون الموارد وتنميتها، فإنه ضروري في عملية التقدم الاقتصادي التي قصرنا في الكثير من مجالاتها.

ثالثاً: في ما يتعلق بقطاعي التعليم والصحة:

المطلوب وبالإضافة إلى ما تقوم به كل دولة من دولنا العربية على صعيد الاستثمار في القطاع التعليمي وتحسين مناهجه ومخرجاته أن يصار إلى المبادرة إلى الاستثمار المشترك في التعليم وتطوير المناهج التعليمية المتلائمة مع المتغيرات على صعيد حاجات اقتصاداتنا وأسواق العمل فيها بما يمكن من تحقيق مراكز تميز ولاسيما في تلك الدول التي قد لا تتمكن من القيام بذلك بسبب ظروفها المالية. فنحن نعانى مُعاناً هائلة نتيجة تراجع مستويات التعليم الأساسي، ووجود حوالي الـ30% من التلاميذ العرب في سنّ التعليم الأساسي خارج المدارس، وتصل النسبة إلى 50% في المرحلتين الإعدادية والثانوية. كما نعانى قصوراً أو تراجعاً في مؤسسات التعليم العالي، والفني والمهني والحرفي، فضلاً عن ندرة مؤسسات وجهات البحث العلمي والتخصصي، بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية.

أما في ما يتعلق بالمجال الصحي، فنحن ما نزال نُهدرُ موارد كبرى من خلال التطبيب بالخارج للمقتردين أو بواسطة الدولة. فضلاً عن أنّ الأكثرية من المواطنين العرب، وبينهم الأطفال والفئات الضعيفة في الدول العربية الفقيرة، لا تغطيها شبكات الأمان الصحي والتعليمي. وهذا كله يوجب تطويراً وضبطاً لشبكات الأمان الصحي وتعاوناً مجدياً بين بلداننا في هذه المجالات لجهة تعزيز الاستثمار المشترك في مجال الصحة.

رابعاً: في ما يتعلق بالقطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وخدمات في اقتصاد المعرفة:

تشجيع الاستثمار في الاقتصاد المنتج، من صناعة وزراعة وخدمات معرفية قائمة على اقتصاد المعرفة. فالمنطقة العربية هي أكثر منطقة في العالم استيراداً واعتماداً على الغذاء المستورد. ونحن قادرون إذا ما وجهنا المزيد من الاستثمارات في هذه الاتجاهات أن نؤمن قسماً كبيراً من الاكتفاء الذاتي لأسواقنا من الغذاء، وذلك على أساس الاستفادة من الميزات التفاضلية الزراعية والصناعية والخدماتية التي يتمتع بها كل قطر عربي.

وفي هذا الإطار نرحب أشد الترحيب بمبادرة صاحب السموّ صباح الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، التنموية لجهة توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل ودعم مشاريع القطاع الخاص ولاسيما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وذلك برأسمال قدره مليارا دولار أميركي، والإعلان عن مساهمة دولة الكويت بمبلغ خمسمائة مليون دولار أميركي في رأس مال هذه المبادرة.

خامساً: في ما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي:

علينا أن لا ننسى أن الأزمة العالمية نشأت في الأسواق المالية والقطاع المصرفي في البلدان المتقدمة، وبالتالي إن حماية اقتصاداتنا العربية تحتم علينا أن نمنع أي امتداد أو عدوى لهذه الأزمة قد تطل أسواقنا المالية

وقطاعنا المصرفي. ويتم ذلك من خلال تفعيل الرقابة المالية والنقدية والالتزام بالمعايير الصارمة في العمل المصرفي. إن المحافظة على مستويات الملاء المالية الجيدة للقطاع المصرفي في بلداننا العربية هي إحدى أهم السبل لحماية مؤسساتنا واقتصادنا الحقيقي من تداعيات الأزمة وذلك مع التأكيد وفي أن معاً على الالتزام بالمعايير المحافظة فيما خص مستويات السيولة والتلاؤم بين طبيعة الموجودات والمطلوبات لدى مؤسساتنا المالية العربية، والعودة مرة ثانية إلى المعايير الأساسية التي ربما ومن خلال الممارسات التي شهدناها في الأونة الأخيرة نسي البعض أو تناسى أهمية الالتزام بهذه المعايير والقواعد والضوابط المصرفية والمالية الأساسية التي قد تبدو للبعض مسائل شكلية، ولكن هذه هي الحقيقة. فعندما يجري غض النظر عن مسألة اعتماد المعايير والضوابط المالية والمصرفية الأساسية وعن مسألة التقيد بها تأتي الأحداث والتطورات لتذكركنا بأهمية العودة إلى الالتزام بها. وقد يكون الوقت ملائماً للبحث في كيفية تحقيق المزيد من الترابط والتنسيق بين المؤسسات والأجهزة الرقابية العربية، وهو ما يسهم أيضاً في إفساح المجال للمؤسسات المالية والمصرفية العربية لتحقيق المزيد من التلاؤم عبر عمليات الدمج المصرفية العابرة للحدود والتي تسهم في خلق مؤسسات مالية عربية عملاقة عابرة للحدود في مساهميتها وفي نطاق عملها.

ونحن ما نزال على قناعاتنا أن الاقتصاد الحر القائم على المبادرة الفردية وعلى دور القطاع الخاص، والخاضع في أن معاً إلى رقابة الدولة ورعايتها القانونية والمؤسسية التي تحفظ وتحدد وتنظم الحقوق والواجبات، كان ولا يزال النظام الاقتصادي الأكثر قدرة على تأمين الظروف المواتية والممكنة لتقدم الإنسان وتطوره.

أيها السيدات، أيها السادة،

إنّ التحديات كبيرة، ونخطئ إذا اعتبرنا أنها استجرت بحكم الأزمة المالية العالمية، وبالتالي نخطئ أيضاً إذا اكتفينا بالمعالجات السطحية والآنية والموضعية لظواهر وتداعيات ما حصل. إن هذه الأزمة، وإن كانت ستساهم في كشف جذور مشاكل بنوية راسخة فكلي أمل بأنها ستكشف أيضاً الفرص الكامنة المتاحة من أمام اقتصاداتنا وشعبونا العربية، وستفتح أمامنا المجال لمزيد من التعاون والتلاؤم بفعل الاستثمارات المشتركة والهادفة والمبنية على الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن نحققها لإنساننا العربي.

أيها السادة، أيها الأصدقاء،

أما في ما يتعلق بلبنان، كما تعلمون وكما يعلم الكثير خارج لبنان، إن الأزمة لم تشكل الأزمة بمرحلتها الأولى تحدياً يُذكر لأوضاعنا المالية والمصرفية والاقتصادية. وكما قرأتم وأشار سعادة حاكم مصرف لبنان في ان لبنان استطاع على مدى السنوات القليلة الماضية ولا سيما خلال العاميين الماضيين بان يحقق نمواً غير مسبوق وان ينجح في تحقيق فوائض هامة في ميزان المدفوعات، وان يحتوي حقيقة وبشكل متميز نسب التضخم التي سادت خلال المرحلة الماضية، وان ينجح أيضاً في خلق فرص عمل جديدة للبنانيين، هذه النجاحات التي تحققت على مدى هذه السنوات الماضية لا بد اننا سوف نبني عليها خلال المرحلة القادمة بما يمكننا من مواجهة تحديات المرحلة القادمة، ولا ولن تشكل هذه المؤشرات الايجابية سبباً للتراخي بالنسبة لمتطلبات المستقبل للتراخي بل ستحفزنا لبذل المزيد من العمل الجاد والدؤوب. فهناك حاجة حقيقية من أجل العمل على تعزيز قدرات الاقتصاد اللبناني من خلال العودة، وبعد الاستحقاق الدستوري للانتخابات النيابية القادمة، إلى التأكيد على اتخاذ القرارات الإصلاحية الضرورية بما يمكن الاقتصاد من التكيف مع المفاعيل الاقتصادية للأزمة المالية العالمية والتلاؤم مع مقتضيات المرحلة القادمة ومتطلباتها. ولقد طرحنا بالفعل في رئاسة مجلس الوزراء خطة عمل تسعى لمواجهة التداعيات المحتملة للأزمة المالية العالمية على صعيد الاقتصاد الحقيقي عبر خطوات استباقية محددة أملين أن يصار وفي ضوء مناقشتها إلى إقرار خطة للمعالجات اللازمة والسير قدماً بها، خاصة وأن الظروف السياسية المتمثلة بالانتخابات النيابية المقبلة تحتم علينا العمل فوراً على تحييد الاقتصاد من أية تداعيات محتملة للاستحقاقات السياسية وبما فيه خير المواطن.

كما أننا نعمل على وضع اللمسات الأخيرة لورقة عمل تطرح رؤية إنمائية متكاملة سوف يصار طرحها على مجلس الوزراء قريباً وكذلك للنقاش على الصعيد العام. ونحن نأمل أن تتم مقاربتها بجدية وموضوعية لاسيما في ظل ظروف الأزمة العالمية والتي تدعو جميع البلدان ومنها لبنان لإعادة النظر بكيفية مقاربة الشائين الاقتصادي والمالي وتعزيز قدراتهما على التكيف والتلاؤم مع المستجدات الجديدة الذي ترسم ملامحها في هذه الأونة.

فقد استطاع الاقتصاد اللبناني والقطاع المصرفي فيه أن يتغلبا على مفاعيل الصدمة الأولى للأزمة المالية. وذلك يعود وإلى حد كبير إلى السياسات المالية والنقدية والمصرفية الاستباقية والرصينة التي حمت القطاع المصرفي وحافظت على سلامة أوضاعنا المالية وبالتالي على استمرارية حركة الوساطة المالية (Financial Intermediation) وهي تشكل العمود الفقري للحركة الاقتصادية. وعلى هذا فقد أظهرت ودائع القطاع الخاص نمواً بنسبة 16% والتسليفات للقطاع الخاص نمواً بنسبة 19% في العام 2008. كما تشير المؤشرات الأولية المتوافرة

للعام 2009 إلى توافر السيولة وإلى استمرار التحويلات من الدولار إلى الليرة إذ بلغت نسبة الدولار 68% بعد أن كانت قد قاربت الـ80% في السنوات الماضية.

أما على صعيد الاقتصاد الحقيقي، فقد استطاع لبنان وعلى مدى السنوات الأربع الماضية أن يثبت قدرة فائقة على تحقيق النمو الإيجابي رغم كل الظروف السياسية والأمنية الداخلية والخارجية القاسية، وقد أظهر هذا الأداء قدرة اقتصادنا وإمكاناته الحقيقية، إذا ما توافرت القيادة السياسية والاقتصادية الحكيمة والمسئولة وتوافرت أيضاً الإرادة اللازمة لتخطي المصاعب ولاعتماد السياسات الملائمة واتخاذ الإجراءات المحفزة للاستثمار والحركة الاقتصادية، على تحقيق تقدم ملموس على صعيد التنمية والنمو المستدام.

وعلى هذا، فقد حقق لبنان نمواً إيجابياً وان محدوداً في العامين 2005 و2006 رغم الزلازل الأمنية والسياسية التي مرّ بها، كما حقق نمواً بنسبة 7.5% في العام 2007 ونمواً في حدود الـ8% للعام 2008. كما استطعنا خفض نسبة الدين العام للنتائج المحلي الإجمالي إلى 163% في العام 2008 وذلك من 178% في العام 2006. وقد أسهمت الحكومة، عبر السياسة الاقتصادية والمالية الرصينة والمحفزة للحركة الاقتصادية وكذلك من خلال التنسيق الدائم والمتجانس للسياسات المالية النقدية والمصرفية، في تمكين الاقتصاد اللبناني من استقطاب تحويلات مهمة من اللبنانيين المقيمين في الخارج ومن المستثمرين العرب. وعلى ذلك فقد تجاوز الفائض في ميزان المدفوعات الـ2 مليار دولار أميركي في العام 2007 و3.4 مليار دولار أميركي في العام 2008، و683 مليون دولار أميركي في الشهرين الأولين من العام 2009. أما في ما خص التضخم فقد احتوينا معظم عوامله الداخلية واستطعنا امتصاص بعض عوامله الخارجية، وهو ما أقدّرنا على تحقيق نسبة تضخم 5.5% في العام 2008 وهي نسبة منخفضة بالمقارنة مع النسب التي سادت في معظم الدول العربية والبلدان النامية، وقد انخفضت نسبة التضخم في لبنان إلى 4.5% في شهر شباط إلى ما كانت عليه في نهاية عام 2007 حسب الأرقام الصادرة حديثاً عن إدارة الإحصاء المركزي.

دولة الرئيس، أيها السادة، أيها الأصدقاء،

أود ختاماً أن استشهد بفيلسوف واقتصادي كبير، تحدث في مطلع القرن الفائت عن التدمير الخلاق (Creative Destruction) وهو جوزف شومبيتر، الذي اعتبر أن ميزة النظام الاقتصادي الحر هو سماحه بتدمير بعض ركائزه في إطار تجده الدائم نحو الأفضل، وإتاحة المجال لعملية تنظيف مرحلية، تحافظ على العناصر الجيدة وتدفع بها قدماً. وطبعاً يمثل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم على مدى المائة سنة الماضية التعبير الأمثل عن هذه النظرية إذ كان يُنهي دائماً من خلال اختراع جديد مرحلة سابقة من الاختراعات. وعلى ذلك فقد شهدنا على سبيل المثال، الانتقال من عصر الفحم إلى عصر الوقود إلى عصر الطاقة البديلة والطاقة النظيفة، وهذه عيّنة على مراحل التطور والتطوير التي شهدتها الاقتصادات والأسواق العالمية.

دعونا نستذكر جوزف شومبيتر ونستخلص العبر من فكر هذا الاقتصادي الكبير، فنستولّد نحن كعرب وكدول عربية الفرص من رحمة التحديات، والتطور والتقدم من رحم الأزمات ونسير بعالمنا العربي حقيقة نحو غدٍ أفضل.

أيها السيدات، أيها السادة،

أهلاً بكم دائماً في بيروت، المنبر التي بنته بعرقها وبايمانها العربي أن تكون منبر للنقاش ومناورة للفكر وواحة التجارب المضيئة والسباق في عالمنا العربي. أتمنى كل التوفيق، أتمنى لمعدي هذا المؤتمر أن ينجحوا كعادتهم في استقطاب هذه المؤتمرات لبيروت. عاش التعاون العربي، عشم وعاش لبنان.